اشراف/بليغ الحطابي

رصد 673 قطع الطرق

التقطعات.. ابتزاز بتواطؤ حكومي..!!

< مؤخراً برزت بشكل لافت القطاعات القبلية في الطرق الرئيسية بين المحافظات لتصبح ظاهرة تعيق حركة تنقل المواطنين وتقلقهم في ظل الانفلات الأمني والفوضى المعتمدة حكومياً..

تلك القطاعات أثرت على حياة الناس ومصالحهم وتسببت بإحداث أضرار فادحة لأعمالهم جراء حجز الناقلات التي تحمل البضائع والخضروات والفواكه وناقلات النفط والسيارات الأخرى لتصبح ظاهرة مزعجة ومقلقة للسكينة العامة لا تبررها مطالبهم المخالفة للشريعة الاسلامية والقوانين.

كتب -محرر الشؤون المحلية

ويعود ما يُعرف بـ»القطاع القبلي» إلى سنوات طويلة، لكنه ظل في نطاق محدود وعلى مستوى المناطق النائية، تخوض القبائل المتنازعة فيه صراعات وعمليات ثأرية، وتلجأ إلى قطع تلك الطرق الريفية لتعقب مطلوبين من العشائر المعادية أو للضغط على الدولة لإطلاق سجناء أو معتقلين على ذمة جرائم قتل عشائرية او المطالبة بمشاريع..

غير أن الأمر تطور مؤخراً لتصبح الطرق الرئيسية التي تربط بين المدن والمحافظات تحت رحمة مسلحي القبائل الذين باتوا يمسكون بمفاتيح المدن ويغلقونها على الداخلين والخارجين متى شاءوا في ظل صمت حكومي مخز..

وعلى الرغم من ادراك الاجهزة الامنية في المحافظات باستفحال المشكلة فإنها لم تجد سوى الابلاغ عن حالات التقطع والقطاعات ومعرفة اسبابها، هذا مابدا لكثير من الناس وبالذات المسافرين والمتنقلين بين المحافظات والمدن اليمنية..

وبحسب تقرير رسمي صدر عن وزارة الداخلية مطلع نوفمبر الماضي، فإن شهر أكتوبر الماضي، شهد وقوع ما يقارب ١٣٠ حالة قطع طريق وقطاع قبلي، امتدت إلى نصف المحافظات، وتسببت بمقتل ٨ أشخاص وإصابة ١٧ آخرين، وأدت إلى خسائر مادية تقدر بـ٣٠٠ مليون ريال (١,٤ مليون دولار أمريكي) بسبب استهداف قاطرات النفط والغاز والبضائع واحتجازها، أحياناً، لما يزيد على عشرة أيام.

وفي تقرير مشابه سجلت الأجهزة الأمنية وقوع ٦٧٣ جريمة قطاع قبلي في عدد من محافظات الجمهورية خلال العام الماضي ضبط منها ٦٣٦ جريمة وبنسبة بلغت ٩٤,٥٪.

وجاءت محافظة عمران في المركز الأول من حيث توزيع الجرائم على المحافظات، في حين لوحظ خلو محافظات مثل صعدة وحضرموت من هذه الجريمة العام الماضي لعدم التمكن من الوصول إليها ووجود أي بلاغات فيها.

٧٤٩ ضحايا التقطعات

وأوضح التقرير الأمني الإحصائي السنوي الصادر عن وزارة الداخلية أن جريمة القطاع القبلي تسببت العام الماضي بوفاة ١٨ شخصاً،جميعهم من الذكور,وإصابة ٤٨ آخرين, فيما بلغت خسائرها المادية ٤٦١ مليوناً و١٢٥ ألف ريال استرد منها ٣٨٥ مليوناً و٣٢٥ ألف ريال.

ووفقاً للتقرير فإن عدد المتهمين بارتكاب هذه الجريمة بلغ ٧٦٧ متهماً من ضمنهم ٢ من الأحداث, ضبط منهم ٦٧٣ متهماً, فيما بلغ عدد المجني عليهم في جريمة القطاع القبلي ٧٤٩ شخصاً في عدادهم ٨ من الأحداث.

وفي هذا السياق أكدت مصادر أنه لا يمكن القضاء على الظاهرة بمجرد جرة قلم أو توجيه من الجهات العليا، لأن هذه الحوادث انعكاس للانفلات الأمني الحاصل في البلد وعجز الحكومة عن بسط سيطرتها الكاملة في مقابل تعزيز المليشيات المسلحة قبضتها على المناطق التي تعد في نطاق نفوذها وهيمنتها التقليدية، بالإضافة إلى التصرفات السخيفة والمتغطرسة من قبل بعض وزراء حكومة الوفاق وعدم الاستجابة لمطالب واحتياجات المحافظات..

ولفتت إلى أن المعالجات التي تمت حتى الآن بالنسبة لإنهاء عملية قطع الطرق في أكثر من محافظة جرت بوساطات قبلية وتحكيم قبلي ومن خلال تعهدات بتنفيذ مطالب قاطعي تلك الطرق ،الأمر الذي يعني أن الظاهرة ستستمر ما دامت «الحلول ترقيعية وليست جذرية أو معبرة عن تطبيق إجراءات حكومية وفقاً للنظام والقانون».

وبطبيعة الحال فإن هذه الأعمال تعطل مصالح اقتصادية للبلد، ومصالح أفراد، وتنتهك الحريات العامة في حق استخدام الطريق، كما تترتب عليها أعمال ابتزاز، وشل للحياة الاقتصادية، وإلحاق ضرر معنوي ومادي بأفراد أو جماعات ليست طرفاً في أي مشكلة، وإنما كل ذنبها أنها موظفة لدى الجهة المستهدفة، أو من القبيلة التي ارتكب أحد أفرادها خطيئة معينة..

وهنا نسأل : لماذا تتعطل سلطة القانون وتغيب هيبة الدولة.. ولماذا تكافئ حكومة باسندوة قطاع الطرق ومخربي أبراج الكهرباء وأنابيب النفط.. ولماذا يتم انهاء أعمال التقطع بالمساومات والتسويات غير القانونية.. ولماذا القوى السياسية بدلاً من استنكار هذه الأعمال والمطالبة بردع المتقطعين، تتحول إلى حماة لهم، وتجعل من فعلهم بمثابة ممارسة ديمقراطية مشروعة.. ثم لماذا يقف رجال الدين صامتين إزاء أعمال التقطع، ولايطالبون السلطات بتطبيق شرع الله بحق «الحرابة».. ولماذا تقف ألوف المنظمات الحقوقية في اليمن متفرجة من غير إدراج ذلك ضمن انتهاكات حقوق الإنسان مادام عمل الرجل المطالب بتوظيف ابنته تسبب بانتهاك حقوق عشرات الاساتذة ومئات الطلاب، ممن حُرموا من حق التعليم؟!!

مشائخ الشعر ينقذون (عبدالرحمن) قبل إعدامه بدقائق

تحولت لحظات احتشاد المواطنين في أحد ميادين محافظة إب لشهود تنفيذ حكم الاعدام الأربعاء- بحق الشاب عبدالرحمن محمد محسن، المدان بارتكاب جريمة قتل، الى لحظات فرح غير مسبوقة بعد نجاح وساطة قبلية من مشائخ واعيان مديرية الشعر يقودها الشيخ عبدالقوى شرف الدين والشيخ مهيوب العمري وتمكنوا من اقناع اولياء الدم بالعفو.

وكانت اقل من ثلاث دقائق تفصل بين قيام الاجهزة المختصة بخطوتها الاخيرة في تنفيذ حكم العدالة بإعدام عبدالرحمن..

وبينما وقف الجميع بقلق يترقبون سماع طلقات النار.. فجأة أعلن اولياء دم المجني عليه نبيل أحمد الشوبة مسامحتهم للجاني وإعتاقه لوجه الله من مواجهة مصيره المحتوم.

هذا وأوضح الشيخ عبدالقوي شرف الدين في تصريح لـ«الميثاق نت» أن جهود مشائخ وأعيان مديرية الشعر تكللت في اللحظات الأخيرة بالنجاح وقبول أولياء الدم بإعلان العفو عن الجاني في ساحة الاعدام.

وقال: إن أولياء دم المجني عليه نبيل الشوبة جسدوا اليوم أعظم قيم التسامح والإخاء والسمو فوق الجراح والمتعارف عليها بين أبناء مديرية الشعر.. مؤكداً أن هذا الموقف الإنساني العظيم قد قوبل بارتياح كبير لدى جميع أبناء محافظة إب وليس مديرية الشعر فقط..

مشيراً الى أن أجواء الابتهاج سادت مدينة إب حيث عبر الحاضرون عن شكرهم وتقديرهم للموقف المتسامح الذي أبداه أولياء الدم وعودة الشاب عبدالرحمن الى أسرته.

اللوز والبن في حراز وبني مطر بدلاً عن القات

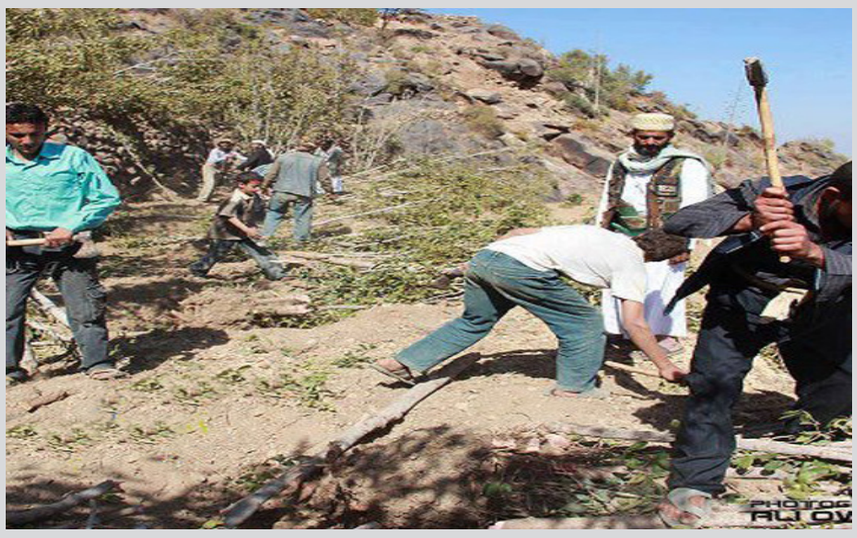

دشن عدد من أهالي منطقة حراز وبني مطر بمحافظة صنعاء حملة لقطع أشجار القات ,والتي تنتشر في ارجائها البلاد.. وفي السياق ذاته وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور قلع أشجار القات واستبدالها بشتلات لوز في منطقة العروس ببني مطر بمحافظة صنعاء .

وقال وزير الزراعة ان ذلك يأتي التدشين في إطار برنامج الوزارة لنشر زراعة أشجار اللوز وإحلالها بديلا عن القات في مختلف المناطق.

مؤكداً أن قلع أشجار القات في منطقة العروس يأتي استجابة لرغبة الأهالي في تلك المناطق باستبدال شجرة القات بأشجار اللوز والبن والاستفادة من من مردودها الاقتصادي العالي .

الى ذلك قام مجموعة من الشبان بمنطقة حراز بقلع أشجار القات من جذورها.

وقال أحد المشاركين في الحملة: «سنستأصل هذه الأشجار من أراضينا ونطهر بلادنا منها»، بينما أكد آخر أنه تم قطع وإزالة أكثر من ٣ آلاف شجرة حتى الآن.

وأبدى الوزير مجور استعداد الوزارة تقديم كافة التسهيلات والدعم للمزارعين في هذا الجانب ..لافتا إلى أن خطة الوزارة تتضمن تشجيع زراعة البن واللوز والحد من التوسع في زراعة القات من خلال إحلال محاصيل نقدية لمكافحة الفقر والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الأسري.

95٪ انجز من ميناء نشطون

اشاد محافظ المهرة علي محمد خودم بجهود مشروع الاسماك الخامس وما يقوم به جهود لمكونات العمل في مواقع الانزال السمكي بالمهرة..جاء ذلك في اجتماع ترأسه المحافظ بالمختصين في المشروع، واستمع الى القضايا المتعلقة بمشروع الاسماك الخامس والمتمثلة بمكونات مواقع الإنزال السمكي.

من جانبه اطلع مدير المشروع الدكتور عمر صبيح المحافظ على المشاريع التي يجري تنفيذها والمتمثلة بمكونات مواقع الانزال السمكي بتكلفة ٦٥٠الف دولار ومصانع الثلج للجمعيات السمكية بطاقة انتاجية ٤٠طن يوميا بتكلفة ٢٠٠مليون ريال بتمويل من مشروع الاسماك الخامس، وكذا على الاعمال الانشائية الجاري تنفيذها في ميناء نشطون بتكلفة ٥مليون دولار.

الى ذلك تفقد المحافظ خودم ميناء نشطون السمكية بالمحافظة والذي وصلت نسبة الانجاز فيه الى ٩٥بالمائة واطلع على مكونات الميناء التي شملت ٤٨ غرفة مخصصة لمعدات الصيادين ومخازن لحفظ تثليج الاسماك وغيرها من المحلقات .

وحث القائمين على سرعة انجاز المشروع من اجل تعزيز مستوى الخدمات التي تواكب عملية الصيد والاصطياد.

مناقشة استعدادات نفق مناخة وطريق عمران -عدن

بدأت الاستعدادات والمباحثات للعمل في نفق مناخه علي طريق الحديدة صنعاء بين كل من وزيرالأشغال المهندس عمر الكرشمي مع السفير الياباني كاتسويوشي هياشي..ويعد المشروع ذا جدوى اقتصادية مهمة وحيوية كثمرة من ثمار علاقة اليمن واليابان..كما تطرق اللقاء إلى آلية العمل في المشروع الاستراتيجي طريق عمران- عدن والذي تسعى وزارة الاشغال إلى بذل قصارى جهدها في إنجاح هذا المشروع الحيوي والهام.

البدأ ببرامج استكمال مشاريع التنمية بمديرية الحصين

ناقش الاجتماع ترأسه وكيل محافظة الضالع احمد مثنى البلعسي الخميس و ضم عدد من المسؤولين في مديرية الحصين محافظة الضالع الصعوبات والمعوقات التي تعترض اداء تلك المكاتب واتخذت ازائها العديد من القرارات والاجراءات اللازمة لتجاوزها.. كما تم اتخاذ حملة من الإجراءات لتدشين المشاريع الاستثمارية المعتمدة لعام ٢٠١٣م في اطار الصلاحيات الممنوحة للمجالس المحلية لتسيير شؤونها وتنفيذ برامجها .

وفي الاجتماع أوضح الوكيل ان المرحلة تتطلب المزيد من الجهود والتنسيق بين المكتب التنفيذي والمجلس المحلى لاستكمال المشاريع القائمة والبدء في تدشين العمل في المشاريع الجديدة المخصصة للمديرية.

إلغاء مناقصة مشروع تقاطع شارعي الخمسين بالعاصمة

أقرت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات إلغاء قرار الإرساء والتحليل الخاص بمناقصة مشروع تقاطع شارع الخمسين مع شارع تعز «جسر ونفق دار سلم»بأمانة العاصمة بعد تأكدها من مخالفة قرار إرساء المناقصة للقانون.

وكان مجلس إدارة الهيئة في اجتماعه الاسبوع الماضي قد ناقش عدداً من الشكاوى من عدد من المتناقصين حول مناقصات عدد من المشاريع وأقرت رفضها نظراً لوجود عدد من الأخطاء والتلاعب بالمواصفات في تنفيذ عدد من المباني والمنشآت التابعة للجامعة.